



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

مراجعة كتاب: التنمية البشرية في العراق 1950-1990

لكارين فايفر

المؤلف: بسام يوسف

ترجمة: د. عمر الجميلي

06 نيسان 2025



جميع الحقوق محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين

العنوان:

مراجعة كتاب: التنمية البشرية في العراق 1950-1990
لكارين فايفر

نوع الإصدار:

مراجعة

الموضوع:

التنمية البشرية في العراق

الكاتب:

المؤلف: بسام يوسف
ترجمة: د. عمر الجميلي

التاريخ:

06 نيسان 2025

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنيّة خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء او اتجاهات تتبناها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

مراجعة كتاب: التنمية البشرية في العراق 1950-1990 لكارين فايفر .

في الوقت الذي شهد العراق اضطرابات مستمرة في عام 2014، جاء هذا الكتاب والذي يجب أن يكون أحد المصادر المطلوب قراءتها في أي فصل دراسي معني باقتصاديات الشرق الأوسط بشكل خاص والتنمية الاقتصادية بشكل عام. إن مساهمة يوسف متميزة في نوعيتها عن المؤلفات الأخرى التي عنيت بتناول كلا من التاريخ والسياسة والتنمية الاقتصادية في العراق. يعتبر الكتاب هو العمل الوحيد الذي يضع في دائرة الاهتمام موضوع التنمية البشرية¹، ويقيس حقوق الإنسان والحريات السياسية، ويربط بين هذين الأمرين في تحليل دقيق للاقتصاد السياسي بشكل عام. وفي حين تتوفر العديد من الأعمال السابقة الممتازة والتي تعتبر مكملة لعمل يوسف، لكن تلك الأعمال تتناول الجوانب المعنوية بالتنمية البشرية إما بشكل عابر أو لا تتناولها على الإطلاق. تشتمل هذه الأعمال على كتاب (Charles Tripp) "تاريخ الدولة في العراق" (2002)، وتأكيد الأخوين (Penrose) على أهمية الدور الذي لعبته القوى الخارجية في التأثير على مسار العراق الاقتصادي (إن لم يكن تحديده) (1978)، والفرضية الذي تبناها عصام الخفاجي المتمثلة في ان كلا من أوروبا والشرق الأوسط، والعراق كحالة رئيسية، كان لهما مسارات متوازية ومتشابهة على مدى القرون الأخيرة (2004). كما تقدم أعمال سابقة أخرى تحليلات ورؤى مهمة، مسطرة اهتمامها بشكل خاص على موضوع التحول الاقتصادي في العراق، ولكنها لم تتناول موضوع التنمية البشرية على الإطلاق. تشتمل قائمة الأعمال هذه على حنا بطاطو (1978)، (Sluglett 2003) و النصراوي (1994، 2002). اما المطبوعات الأخرى ومنذ عام 2004 فهي تركز على العديد من جوانب القصور التي يعاني منها العراق وما يجب القيام به لمعالجتها، من وجهة نظر القوى الغربية والبنك الدولي، وذلك بهدف ادخال العراق في منظومة الاقتصاد العالمي المعاصر، ولكن مثل هذه الأعمال تتجاهل أو تقلل من أهمية الإنجاز المتحقق في مجال التنمية البشرية والذي ميز العراق للفترة 1950 - 1990 (Al-Ali 2014؛ Gunter 2013؛ البنك الدولي 2010).²

يقدم الفصل الأول من الكتاب شرحاً واضحاً وموجزاً لنظرية التنمية البشرية بالمقارنة مع النظرية التقليدية القائمة على النمو المادي والتراكم في رأس المال، حيث يتم التعامل مع التنمية البشرية وفقاً للأخيرة بكونها مسألة ثانوية أو غير ذات صلة.

¹ وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن التنمية البشرية تتعلق بتعزيز قدرات الافراد، وزيادة نطاق الفرص والخيارات المتاحة لهم، وتوسيع نطاق حرياتهم وتعزيز مبدأ حقوق الإنسان لجميع المواطنين. أما تطوير المفهوم فهو يعود إلى د. محبوب الحق - اقتصادي باكستاني الجنسية - وذلك أثناء عمله في البنك الدولي في السبعينات من القرن الماضي، وبعد ذلك انتقل ليشغل منصب وزير المالية في حكومة بلاده (المترجم).

² قام البنك الدولي مؤخراً بإصدار تقرير بعنوان (خارطة طريق نحو استعادة رأس المال البشري في العراق) والصادر في أيلول 2024 باللغتين العربية والانكليزية، ومن الملاحظ هنا بان التقرير اعلاا لم يستعين بالكتاب باعتبارها أحد المصادر وللي يفترض ان يتم الاستعانة بها عند اعداد التقرير. موضوع البحث (المترجم).

ووفقاً لنظرية النمو أعلاة ، يفترض أن يحصل تحسن وبشكل تلقائي في مجالات محو الأمية، والتغذية، والفقر، وتوزيع الدخل، والحقوق السياسية والمدنية وذلك بعد حدوث النمو. وتقبل هذه النظرية بزيادة التفاوت في مستويات الدخل بل وحتى تشجع على حصوله (من خلال خفض الضرائب على مشاريع الأعمال على سبيل المثال)، لما يتيح ذلك من إمكانية حصول زيادة في المدخرات، والذي يؤدي إلى زيادة في الاستثمار، والذي يقود بدوره إلى النمو، الذي يرفع من مستوى المعيشة ولكل أفراد المجتمع في الأمد الطويل. وإلى جانب الآخرين من منتقدي نظرية النمو، مثل أمارتيا سين (3) (Amartya Sen ، فإن يوسف يحاجج بان المقايضة بين العدالة والكفاءة" ليست ضرورية في الواقع، وقد يترتب على ذلك ضرر في المكاسب المشتركة أيضاً المتحققة من جراء النمو الاقتصادي عموماً ، والفوائد المترتبة عن ذلك النمو، التي يتم توزيعها على الافراد من خلال الآليات المؤسسية (مثل الدعم الحكومي للتعليم)، وهي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تحدث بشكل تلقائي، ولكنها تحصل بحد ذاتها نتيجة عن الديناميكيات الاجتماعية والقرارات السياسية.

يقدم الكتاب في فصلة الثاني مراجعة مركزة وشاملة للتاريخ الاقتصادي للعراق من 1920 إلى 1950 ، بدءاً من مرحلة الانتداب البريطاني إلى العراق "المستقل" في ظل النظام الملكي الذي اقيم من قبل بريطانيا. يسلط العرض المقدم الضوء على الإطار الذي وقع فيه الانقلاب والذي أطاح بالملكية وأعلن عن قيام الجمهورية في عام 1958، حيث يعتبر بداية لـ "ثورة" بمعناها المتمثل في حصول تغير عميق، والذي تجلى في التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي استمر من عام 1958 حتى عام 1990.

يركز الكتاب على تحليل العقود الأربعة من عام 1950 إلى عام 1990، متيحاً المجال لأجراء مقارنة بين ثلاث فترات في تطور العراق مابعد الحرب العالمية الثانية: الحقبة الملكية، الانتقال من الملكية إلى الجمهورية بعد ثورة 1958، وانتقال الحكم الجمهوري بعد ذلك إلى حزب البعث. وعلى مدى الـ 30 عاماً من حصول الثورة، 1958-1988، تمكنت إدارة التنمية التي تقودها الدولة من تجنب أسوأ ما يمكن ان يحصل من جراء "لعنة الموارد" والتي تؤثر على مصدري الهيدروكربون، ومحقة تحسن كبير في الأبعاد المختلفة للتنمية البشرية.

³ وهو اقتصادي هندي حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1998، وقد كانت له مساهمات بارزة في اقتصاديات التنمية من بينها المشاركة مع د. محبوب الحق (انظر الهامش 1) في كتابة التقرير الأول للتنمية البشرية عام 1990.

ومع ذلك، فإن تزايد كلاً من المركزية في إدارة الدولة و الأجهزة القمعية في عهد البعث تحت قيادة صدام حسين أدت الى اتخاذ قرارات سياسية خاطئة وهي قرار الحرب ضد إيران 1980-1988، الذي أدى إلى حدوث تباطؤ في الإنجازات التنموية، وقرار غزو الكويت في عام 1990، الذي قاد إلى التدخل العسكري بقيادة الولايات المتحدة وفرض نظام العقوبات الدولية الذي تلاه ليعكس بذلك مسار التطور الحاصل.

قاس يوسف النجاحات التي حققها العراق وحدود تلك النجاحات بشكل منهجي من خلال إجراء المقارنة مع ثلاث مجموعات من الاقتصاديات: الاقتصاد المعتمد على الموارد الأولية والاقتصاد المعتمد على التصدير والاقتصادات الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وغيرها من البلدان ذات الدخل المتوسطة في أنحاء العالم المختلفة. يستعرض الفصل الثالث أبعاد "المقياس النقدي" للنمو الاقتصادي كما تم تعريفه تقليدياً. يظهر أنه بعد عام 1958 تحقق نجاح بشكل أكثر فعالية في برامج التنمية في ظل النظام الجمهوري عنة برامج النظام الملكي. المؤلف يشرح معنى البيانات الاقتصادية بوضوح، تلك التي يستخدمها في بيان حججه و يبين المفاهيم الاقتصادية ذات الصلة مثل "المرض الهولندي" (الصفحة 94).

توضح الفصول من الرابع إلى السادس الأبعاد المختلفة للتنمية البشرية، في مجال التعليم، والإسكان، والخدمات العامة، والصحة، ومكانة المرأة، مستعينا المؤلف بكل ما هو متاح من مصادر للبيانات من خلال بيان كيف ولماذا تحسنت إلى درجة مثيرة للإعجاب. يقدم يوسف تفسيرات واضحة لكل بعد من أبعاد التنمية البشرية، وكيفية قياسها، وكيفية ارتباطها بالأبعاد الأخرى. فعلى سبيل المثال، مع تحسن المعرفة في القراءة والكتابة والتحصيل التعليمي لدى النساء، ينخفض معدل الخصوبة، وتصبح فرص الأطفال أكبر في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والتغذية الكافية.

ان أداء العراق يعتبر جيداً بالمقارنة مع الاقتصادات الأخرى فيما يتعلق بالأبعاد المختلفة للتنمية البشرية، ولكنه ضعيف في البعد المتعلق بحقوق الإنسان والحريات السياسية (كما تم قياسها من خلال مؤشر هيوماننا والذي تم تعديله بشكل إبداعي). الفصل السابع يتناول البعد السياسي، موثقاً حالة التجاوز على حقوق الإنسان والحريات العامة ومن ثم المزيد من التدهور في تلك الحقوق والحريات مع مرور الزمن في فترة حكم صدام حسين. و لاستخلاص الدروس من هذا التحول المتسم بالتعقيد و الذي دام ثلاثين عاماً، يسرد يوسف عرضاً بيناً منتقداً فية الضرر الذي يمكن أن يحدث عندما تزايد السياسات القمعية وتتداخل مع ما كان يعتبر نجاحاً في مجال التنمية الاقتصادية والبشرية (على سبيل المثال، الصفحات 62-63).

حاول يوسف في كل فصل التوفيق بين هذا التناقض الواضح، محاججاً، بأن نظام البعث، بشكل عام حتى عندما أصبح يعتمد المزيد من القمع، إلا أنه كان لا يزال خاضع للقيود الاجتماعية والحساسيات التاريخية وكان لزاماً عليه أن يستمر في تلبية أهداف التنمية البشرية وبما يبرر الاحتفاظ بالسلطة (على سبيل المثال، الصفحة 84). والواقع أن الاستبداد السياسي ليس بنية أحادية الاتجاه، بل إنها جزء لا يتجزأ من الديناميكيات الاجتماعية في ذلك العصر.

وعلى سبيل المثال، ارتفعت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة من أقل من 20 ٪ في عام 1957 إلى 73 ٪ في عام 1987، وعلى الرغم من وجود بعض التحيز باتجاه المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية ونحو التعليم العالي (وهو النمط السائد في العديد من البلدان النامية)، وعلى الرغم من تدهور الاقتصاد في ثمانينيات القرن العشرين بسبب تكاليف الحرب مع إيران وانخفاض عائدات النفط مع انخفاض الأسعار، فقد حافظ النظام على التزامه بتوفير التعليم الابتدائي والثانوي وضمان زيادة في توفير المواد الغذائية وبالتالي تحسين التغذية.

وعلى وجه الأجمال، يثير هذا الكتاب تساؤلات بالغة الأهمية حول كيفية تعريفنا لمفهوم "التنمية" والسياسات العامة الملائمة لتعزيزها. فعلى النقيض من "نظرية النمو" التقليدية التي هيمنت على الفكر الاقتصادي لعقود من الزمان، فإن وضع الاحتياجات والحقوق الإنسانية في مركز "التنمية" يوسع من أفق نظرتنا ويسمح لنا بفهم الاختلافات المحتملة، في ظل الظروف التاريخية والإختلافات الثقافية بين المجتمعات أثناء مسيرة انتقالها إلى عالم الحداثة. إن واحد من الأسئلة الكبرى والمهمة الذي يتناوله يوسف بشكل مباشر هو العلاقة بين الاستبداد والتنمية الناجحة التي تقودها الدولة. فعلى الرغم من تعميق الاستبداد وتجذره في العراق في عهد صدام، فإنه ليس من غير الوارد ربط تركيز السلطة السياسية بالمسار الناجح في التنمية الاقتصادية والبشرية.

ومن الأسئلة الكبرى الأخرى التي أثارها المؤلف هو وضع المرأة مقارنة بالرجل، وهي مشكلة عالمية لا بد من معالجتها في كل المجتمعات وفي مختلف أنحاء العالم. ففي العراق، واجهت النساء القيود الثقافية التقليدية الشائعة في الشرق الأوسط وجنوب آسيا (العزلة النسبية) والسمات الخاصة لقانون الأسرة والميراث الإسلامي، ولكن مع تقدم المرأة في التعليم والإنجازات المهنية، على سبيل المثال، في مجال الطب، كان مثيراً للإعجاب خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي، ولا تزال آثاره باقية حتى يومنا هذا. وهذا يبين بأن التحسن في وضع المرأة ممكن ومرغوب فيه عندما تسمح بذلك الهياكل المؤسسية وتشجعه، وأن مثله كمثل جوانب أخرى من التنمية البشرية، يحمل فوائد جانبية للمجتمع ككل. لقد تعثر هذا التقدم في التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لكن مثل هذه النكسة هي ليست بالحتمية ولا رجعة عنها.

(2013) , Bassam Yousif ، Humain Development in Iraq:1950-1990
Routledge . نيويورك: ، 211 صفحة،
ISBN: 9780415782630. رقم الكتاب الدولي المعياري: 9780203631942
يمكن الاطلاع على النص الأصلي للمراجعة عبر الرابط التالي :
https://scholarworks.smith.edu/eco_facpubs/19

نشرت المراجعة في

(2015), vol. 9(2), ، International Journal of Contemporary Iraqi Studies
pp. 139-158
10.1386/ijcis.9.2.139_5

المصادر:

Al-Ali, Z. (2014), The Struggle for Iraq, New Haven: Yale University Press

Al-Khafaji, I. (2004), Tormented Births: Passages to Modernity in Europe and the Middle East, London: I.B. Tauris

Alnasrawi, A. (1994), The Economy of Iraq: Oil, Wars, Destruction of Development and Prospects, 1950–2010, Westport, CT: Greenwood Press

Alnasrawi, A. (1994),),Iraq's Burdens: Oil, Sanctions, CT: Greenwood Press.

Batatu, H. (1978), The Old Social Classes and Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes, and of its Communists, Ba'athists and Free Officers, Princeton, NJ: Princeton University Press

Gunter, Frank R. (2013), The Political Economy of Iraq: Restoring Balance in a Post-Conflict Society, Northampton, MA: Edward Elgar

Penrose, E. and Penrose, E. F. (1978), *Iraq: International Relations and National Development*, Boulder, CO: Westview Press.

Sluglett, M. F. and Sluglett, Peter (2003), *Iraq Since 1958*, London: I.B. Tauris. Tripp, C. (2002), *A History of Iraq*, Cambridge: Cambridge University Press

World Bank (2010), *Confronting Poverty in Iraq*, Washington, DC: World Bank.

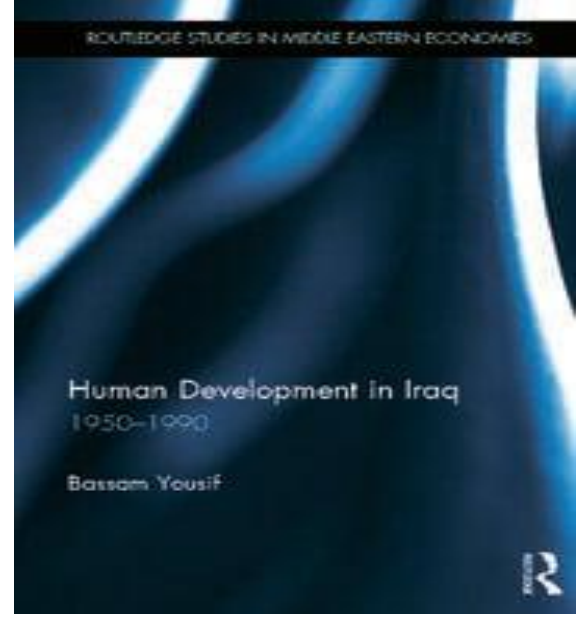
الكتابة و التأليف و الترجمة:

المؤلف: البروفسورة كارين فايفر أستاذ الاقتصاد المتمرس في كلية سميث ، ماساتشوستس (الولايات المتحدة الأمريكية)

الكاتب: البروفسور بسام يوسف استاذ الاقتصاد في جامعة ولاية انديانا (الولايات المتحدة الأمريكية)، والذي شغل أيضا منصب عميد كلية الآداب والعلوم الاجتماعية بالوكالة في نفس الجامعة. نشر البروفسور يوسف العشرات من المقالات والبحوث التي تناولت بالدراسة والتحليل الاقتصاد العراقي في حقبة زمنية مختلفة ومن ضمنها الكتاب موضوع المراجعة، وقد حازت مرحلة ما بعد 2003 على نصيب ليس بالقليل من نتاجة البحثي. في السنوات الأخيرة أولى البروفسور بسام يوسف اهتمام خاص في دراسة العوامل المؤسسية (اقتصادية وسياسية) وتأثيرها على الأداء الاقتصادي في نطاق تحليل حركة الاحتجاجات التي شهدها العالم العربي عموما وفي العراق على وجه الخصوص . كما تراس وشارك أيضا في العديد من المشاريع البحثية، التي تم تمويلها من عدد من المؤسسات الإقليمية والدولية. البروفسور بسام حاصل على شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية من جامعة كاليفورنيا - Riverside عام 2001 ، واطروحة لنيل شهادة الدكتوراة هي بعنوان " التنمية والعنف السياسي في العراق: 1990-1950".

لقد جاءت معرفتي بالبروفسور يوسف من خلال اشرافه على اطروحتي لنيل شهادة الدكتوراة (كمشرف ثاني). ومع مرور السنوات تحولت تلك العلاقة بيننا من علاقة طالب باستاذة الى علاقة تعاون و صداقة مبنية على الاحترام والتقدير المتبادل، وقد نتج عن ذلك التعاون عدد ليس بالقليل من أوراق العمل والبحوث المشتركة، والتي أخذت طريقها للنشر تباعا في عدد من الدوريات الرصينة وباللغة الانكليزية. وكان آخر تلك الأعمال المشتركة مقال بعنوان " Toward an understanding of the economic development in post 2003 Iraq Journal of development scocities المنشور في شهر تشرين /أكتوبر 2024.

ترجمة: د. عمر الجميلي باحث اقتصادي ومحرر مشارك في هيئة تحرير شبكة اللاقتصاديين العراقيين.



جميع حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر.



iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
+964 786 629 6600